الأمم المتحدة

A/63/136

الجمعية العامة

Distr.: General
16 July 2008
Arabic
Original: English/Russian/Spanish

الدورة الثالثة والستون

البند ٩١ (ث) من القائمة الأولية*

نزع السلاح العام الكامل

الشفافية وتدابير بناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي

تقرير الأمين العام

المحتويات

الصفحة

أولا – مقدمة ٢

ثانيا – الردود الواردة من الحكومات ٢

أوكرانيا ٢

شيلي ٣

قطر ٥

كوبا ٥

* A/63/50.

110808 040808 08-42626 (A)

أولا – مقدمة

١ – في الفقرة ٢ من القرار ٤٣/٦٢ المتعلق بالشفافية وتدابير بناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي، دعت الجمعية العامة جميع الدول الأعضاء إلى أن توافي الأمين العام بمقترحات محددة بشأن التدابير الدولية لتعزيز الشفافية وبناء الثقة في مجال الفضاء الخارجي لصالح صون السلام والأمن الدوليين وتعزيز التعاون الدولي ومنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

٢ – وفي ٢٥ شباط/فبراير ٢٠٠٨، أرسلت إلى جميع الدول الأعضاء مذكرة شفوية توجه انتباهها إلى الفقرة ٢ من القرار ٤٣/٦٢ وتطلب إليها تقديم المعلومات ذات الصلة بالمسائل المبنية أعلاه. وقد استنسخت الردود التي قدمتها أوكرانيا وشيلي وقطر وكوبا في الفرع الثاني أدناه. وستصدر الردود الإضافية التي تقدمها الدول الأعضاء في إضافات لهذا التقرير.

ثانيا – الردود الواردة من الحكومات

أوكرانيا

[الأصل: بالروسية]

[٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٨]

١ – ترى أوكرانيا أنه يجب على الدول عدم التواني في تنفيذ بنود الاتفاقيات الدولية التي تدخل أطرافا فيها، وبخاصة:

- معاهدات الأمم المتحدة الأساسية بشأن الفضاء (وعلى وجه الخصوص أحكام المادة الرابعة من معاهدة المبادئ المنظمة لأنشطة الدول في ميدان استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي، بما في ذلك القمر والأجرام السماوية الأخرى، المؤرخة ٢٧ كانون الثاني/يناير ١٩٦٧؛ والمادة الرابعة من معاهدة تسجيل الأجسام المطلقة في الفضاء الخارجي، المؤرخة ١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٧٥)؛
- معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، المؤرخة ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦؛
- معاهدة حظر تجارب الأسلحة النووية في الجو والفضاء الخارجي وتحت سطح الماء، المؤرخة ٥ آب/أغسطس ١٩٦٣؛

٢ - وتشيد أوكرانيا بعمل النظم المتعددة الأطراف في مجال عدم الانتشار (مثل نظام مراقبة تكنولوجيا القذائف، ومجموعة الموردين النوويين، ولجنة زانغر، والمجموعة الأسترالية، واتفاق واسنار) وتعرب عن تأييدها لها، وترى وجوب أن تلتزم الدول الأطراف في هذه النظم بأحكام صكوكها التأسيسية بغرض كفالة الشفافية وتعزيز الثقة.

٣ - وتقترح أوكرانيا استخدام ما يرد في الإعلانات السنوية التي تعكس سياسات الدول الأطراف في مدونة لاهاي لقواعد السلوك، من معلومات تتعلق ببرامج إطلاق القذائف التسيارية والصاروخية التي تحمل أجسام فضائية، لإعداد تقرير سنوي عام للأمين العام للأمم المتحدة.

شيلي

[الأصل: بالإسبانية]

[١٤ أيار/مايو ٢٠٠٨]

استجابة للطلب الوارد في القرار ٤٣/٦٢ المعنون ''الشفافية وتدابير بناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي'' الذي اتخذته الجمعية العامة في ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، تقدم حكومة شيلي مقترحات الإجراءات والتدابير التالية لتعزيز الشفافية وبناء الثقة:

(أ) من الضروري بذل المساعي لجمع قانون الفضاء في معاهدة واحدة شاملة محدثة. فميثاق الفضاء يرجع إلى عام ١٩٦٧ ويحتاج إلى تحديث جوانبه القانونية ومراعاة أوجه التقدم التكنولوجي.

(ب) ومن الضروري توافر نظام محدد للحطام الفضائي يتناول الالتزامات التي تترتب على الدول بهذا الصدد والأضرار التي يحتمل أن تلحق بالأشخاص والأصول وسائر الأنشطة في هذا المجال فضلا عن أمن السفن والطائرات أثناء عودتها المبرمجة. ولذلك، من الهام تشجيع العمل بسرعة وبفعالية على تطبيق الآليات القانونية التي تنظم استغلال الفضاء الخارجي واستخدامه للأغراض السلمية، هذا الفضاء الذي تتزايد فيه الأنشطة وتطرح تحديات جديدة نظرا لعدد الأجهزة السابحة في مدار حول الأرض.

(ج) وينبغي إيلاء نفس القدر من الأهمية لمواصلة تحسين النظام الدولي للفضاء. فلئن كانت المبادئ التوجيهية الطوعية للتقليل من الحطام الفضائي تحظى بالتقدير (قرار الجمعية العامة ٢١٧/٦٢، الفقرة ٢٧)، فإنه من اللازم مواصلة العمل على وضع نظام قانوني دولي أشمل وأكثر فعالية يتسم بطابع وقائي ويتضمن مبادئ توجيهية فعالة تطبق في حالات

الطوارئ؛ والإسراع بتوفير المعلومات الأساسية عن استعادة الحطام الفضائي؛ وتيسير التنسيق اللازم بين البلدان التي قد تكون أكثر تضررا.

(د) ومن الضروري التمييز بوضوح بين استخدام الفضاء لأغراض عسكرية والتسليح وسباق التسلح في الفضاء. فالاستخدام العسكري مشروع بحكم الممارسة العرفية في حالات من قبيل مراقبة تنفيذ معاهدات نزع السلاح. أما التسليح وسباق التسلح في الفضاء فهما محظوران بموجب الفقه الدولي.

(هـ) وينبغي تحديث مبادئ الاستشعار عن بعد لمراقبة الأرض من خلال السواتل المعتمدة في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الصادر في عام ١٩٨٦. فقد عفا عنها الزمن وأحكامها تقيد البلدان النامية التي لا تتاح لها إمكانية الحصول على معلومات تفصيلية، وهو ما قد تترتب عليه عواقب ضارة فيما يتعلق بالتصدي للكوارث الطبيعية. ولذلك، من الضروري تقديم دعم قوي لمشروع إنشاء برنامج الأمم المتحدة للمعلومات الفضائية من أجل إدارة الكوارث والاستجابة في حالات الطوارئ الذي نظرت فيه لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية.

(و) ومن الضروري كذلك التعجيل بتفعيل مشروع منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي في إطار مؤتمر نزع السلاح بجنيف.

(ز) وسيكون من المستصوب التماس رأي محكمة العدل الدولية في تطبيق مبدأ عدم استخدام القوة في الفضاء الخارجي ونطاقه.

(ح) ومن الضروري أيضا الدعوة إلى تنفيذ قرار الجمعية العامة ٦٢/٢٠ الصادر في عام ٢٠٠٧ بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. ويتعين، كما أعيد تأكيده في ذلك القرار، تعزيز النظام القانوني الساري على الفضاء الخارجي وزيادة فعاليته لأنه لا يكفل في حد ذاته منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. والقانون الحالي للفضاء لا يمنع الأسلحة المضادة للسواتل مما يحد من إنشاء آلية أكثر فعالية لتطبيق تدابير تعزيز الثقة (تدابير بناء الثقة). وهذا يجعل من الضروري استعراض موضوع تطوير أسلحة الفضاء.

(ط) ومن اللازم على الصعيد الإقليمي تعزيز الإبلاغ، من خلال فريق الخبراء الدولي والأمانة المؤقتة على نطاق مؤتمرات الفضاء للأمريكتين.

قطر

[الأصل: بالانكليزية]

[١٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٨]

تؤيد دولة قطر منع التسلح وسباق التسلح في الفضاء الخارجي. وفي هذا الصدد، ترى دولة قطر أن من المفيد عقد اجتماع على مستوى الخبراء من أجل إيجاد آلية تحقق موثوق بها وذات مصداقية. وفي الوقت ذاته، يتعين على البلدان التي تستخدم الفضاء الخارجي أن تقدم، رهنا بالتحقق، تقارير تتضمن تفاصيل عما ترصده في الفضاء الخارجي، إذ إن ثمة اتفاقية دخلت حيز النفاذ في عام ١٩٦٧ لجعل الفضاء الخارجي، بما فيه المدارات حول الأرض والقمر والأجرام السماوية الأخرى، خالية من أسلحة الدمار الشامل. وتحظر هذه الاتفاقية اختبار أي نوع من الأسلحة، وإجراء المناورات العسكرية، وتشييد القواعد والمرافق العسكرية في الفضاء الخارجي.

كوبا

[الأصل: بالإسبانية]

[١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٨]

١ - وضع المجتمع الدولي سلسلة من الصكوك القانونية في مجال الفضاء الخارجي منذ عقد الستينيات من القرن العشرين، من بينها معاهدة الحظر الجزئي للتجارب النووية (١٩٦٣) ومعاهدة الفضاء الخارجي (١٩٦٧) والاتفاق المنظم لأنشطة الدول في القمر والأجرام السماوية الأخرى (١٩٧٩). وكان لهذه الصكوك دور إيجابي في تشجيع الاستخدام السلمي للفضاء الخارجي وتنظيم الأنشطة في الفضاء. واكتسبت أهمية أيضا فيما يتعلق بحظر نشر أسلحة الدمار الشامل والقيام بأنشطة عسكرية محددة في الفضاء الخارجي.

٢ - وتقر غالبية البلدان بما يمثله سباق التسلح من خطر جسيم بالنسبة للسلام والأمن الدوليين مما جعل منعه في الفضاء الخارجي منذ زمن طويل مطلبا عالميا. لكن ما يحدث حاليا للأسف يعطي صورة مختلفة للغاية، إذ إن الاتفاقات والمعاهدات القائمة لم تجنب البشرية أخطار تسليح الفضاء الخارجي، مما يشير بوضوح إلى عدم كفايتها لمنع نشر الأسلحة في الفضاء.

٣ - وتضطلع الآليات المتعددة الأطراف القائمة لمعالجة نزع السلاح وتحديد الأسلحة بمسؤولية رئيسية عن تجسيد إرادة المجتمع الدولي في هذا المجال. وتؤيد كوبا الجهود المبذولة في الجمعية العامة ومؤتمر نزع السلاح، ولا سيما المفاوضات الجارية في هذا المؤتمر بغرض وضع صك قانوني دولي يرمي إلى منع نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي، وتؤيد، تحقيقا لتلك الغاية، القيام على جناح السرعة بإنشاء لجنة خاصة للبدء في إجراء المفاوضات.

٤ - وتشاطر كوبا رأي الدول التي تعتبر أن ثمة ضرورة للتفاوض على صك قانوني جديد، بالنظر إلى أن المعاهدات الحالية ليس بوسعها أن تحول بفعالية دون إجراء تجارب على أسلحة غير أسلحة الدمار الشامل ونشرها واستخدامها في الفضاء الخارجي، ولا سيما في المدارات حول الأرض وفي الأجرام السماوية الأخرى خلاف القمر؛ والتي ترى كذلك عدم صلاحية أي من تلك الصكوك القانونية لمعالجة مسألة استعمال القوة أو التهديد باستعمالها ضد أجسام في الفضاء الخارجي.

٥ - وخلال انعقاد مؤتمر نزع السلاح، ستقدم حكومتا الاتحاد الروسي وجمهورية الصين الشعبية رسميا هذه السنة مشروع معاهدة لحظر الأسلحة في الفضاء الخارجي، يحظي بدعم عدة دول، ولا يسعى إلى حظر تطوير أسلحة الفضاء فحسب بل أيضا استعمال القوة ضد السواتل أو غيرها من الأجسام الفضائية. وترى كوبا أن هذه تدابير ملموسة لصون السلم والأمن الدوليين في أنشطة الفضاء تقتضي دعم المجتمع الدولي لترجمتها على أرض الواقع.

٦ - وللأسف، فإن جزءا كبيرا من الأجسام الموجودة حاليا في الفضاء الخارجي لا تهدف إلى حل مشكلات هامة تواجه البشرية ناهيك عن تنميتها بل إنها على النقيض من ذلك تخدم أغراضا عسكرية أو أغراضا تجسسية تؤدي في آخر المطاف إلى تزايد الحطام الفضائي، وهو أحد أكبر المشكلات التي نواجهها حاليا في الفضاء الخارجي.

٧ - وخلال هذا العام شهدنا حالة جديدة لاستعادة جسم فضائي خرج عن نطاق السيطرة يحمل ٤٥٣ كيلوغراما من الهيدرازين[(١)] وقيام مالكه، وهو حكومة الولايات المتحدة، بتدميره في أثناء ذلك. لكننا نشاطر المخاوف من أن هذه الظروف كانت ذريعة لاختبار نظم مضادة للسواتل أو أي نوع من الأسلحة المضادة للأجسام في الفضاء.

٨ - وهناك جانب آخر يشغل بال المجتمع الدولي وهو استخدام مصادر الطاقة النووية في الفضاء الخارجي. ولئن تورط في هذا عدد قليل من البلدان المتقدمة جدا، فإن أثره سيطالنا جميعا في المستقبل دون استثناء. وفي هذا الصدد، ترى كوبا أنه ريثما يتضح إطار الأمن ويتم

(١) وقود يستخدم كثيرا في المركبات الفضائية يتسم بدرجة عالية من السمية ويضر بالبشر والبيئة.

إحراز تقدم نحو التزامات ملموسة في هذا الاتجاه، ينبغي قدر المستطاع تقييد استخدام مصادر الطاقة النووية في الفضاء الخارجي. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن يقترن هذا التقييد في الاستخدام بموافاة البلدان الأخرى بطريقة شفافة بمعلومات وافية توضح التدابير المتخذة لكفالة الأمن.

٩ - وإننا على اقتناع بأنه لا مبرر في الوقت الحالي لبحث استخدام مصادر الطاقة النووية في المدار حول الأرض إذ إن المخاطر أعظم وتوجد مصادر أخرى للطاقة أكثر أمانا أثبتت فعاليتها.

١٠ - وخلال مؤتمر القمة الرابع عشر لحركة بلدان عدم الانحياز، أعرب رؤساء دول وحكومات الحركة عن قلقهم إزاء العواقب السلبية لتطوير ونشر المنظومات الدفاعية المضادة للقذائف التسيارية والسعي إلى امتلاك تكنولوجيات عسكرية متقدمة يمكن نشرها في الفضاء الخارجي، وهو ما من شأنه إطلاق العنان لسباق التسلح وتطوير منظومات قذائف متقدمة في نهاية المطاف وتزايد أعداد الأسلحة النووية.

١١ - وترى كوبا أن قرار الجمعية العامة ٤٣/٦٢ إسهام هام جدا في الجهود المذكورة الرامية إلى منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي.

١٢ - فرغم أن تدابير الشفافية وبناء الثقة ليست بديلا لتدابير الحد من الأسلحة ونزع السلاح، وليست شرطا مسبقا لتطبيق تلك التدابير، فإن من شأنها مع ذلك تيسير تنفيذ الالتزامات في مجال نزع السلاح وتدابير التحقق منها. وبناء الثقة يستلزم وجود الإرادة الجادة لدى الدول التي ينبغي لها أن تقرر بذاتها ما إذا كانت ستشرع في عملية بناء الثقة، وتحديد ماهية التدابير التي يتعين عليها اتخاذها وكيفية تطبيق تلك التدابير.

١٣ - إن صياغة توصيات بشأن التدابير التي يمكن أن تفضي إلى بناء الثقة أمر يشجع في حد ذاته وجود فهم أعمق لنوايا الدول، والحالة الراهنة والمقبلة في الفضاء الخارجي. وفي هذا الصدد، فإن السعي الجماعي لوضع تدابير الشفافية وبناء الثقة سيعزز في حد ذاته الثقة المتبادلة.

١٤ - ومن التدابير الممكنة لكفالة الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي ما يلي:

- عقد مؤتمر دولي يبحث التقيد الصارم بالاتفاقات القائمة في مجال استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية؛
- مراجعة النظام القانوني الراهن الذي يحكم الأنشطة في الفضاء الخارجي، وذلك في ضوء أوجه التقدم التكنولوجي، وهو إجراء لقي على الدوام معارضة من جانب

بعض الدول في اللجنة الفرعية القانونية التابعة للجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية؛

- إبرام اتفاقات متعددة الأطراف ترمي إلى تبادل المعلومات بشأن استخدام الفضاء الخارجي؛
- وضع آليات للتعاون الدولي تكفل لجميع البلدان إمكانية الاستفادة المتكافئة من منافع استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية؛
- تبادل المعلومات عن الاتجاهات الرئيسية في السياسة الفضائية التي تنهجها الدول، والبرامج الرئيسية لبحوث واستخدام الفضاء الخارجي، وعن البارامترات المدارية للأجسام الفضائية؛
- دعوة مراقبين لحضور عمليات إطلاق الأجسام الفضائية بصورة طوعية؛
- إقامة عروض لتكنولوجيا الفضاء والصواريخ؛
- تقديم إخطارات عن العمليات المتوقعة لإطلاق المركبات الفضائية، والمناورات الفضائية المتوقعة التي يمكن أن تقترب بشكل خطير من مركبات فضائية تابعة لدول أخرى، وعن عودة المركبات الفضائية الموجهة من مدار الغلاف الجوي؛
- إجراء مشاورات بغرض إيضاح المعلومات المقدمة عن برامج وبحوث واستعمال الفضاء الخارجي، وعن الحالات الغامضة، وكذلك عن المسائل الأخرى المثيرة للقلق من أجل دراسة تطبيق تدابير الشفافية وبناء الثقة المتفق عليها بالنسبة إلى الأنشطة الفضائية.

١٥ - ويمكن أن تسهم تدابير الشفافية وبناء الثقة إسهاما هاما في وضع معاهدة جديدة بشأن منع نشر أسلحة في الفضاء الخارجي، واستعمال القوة أو التهديد باستعمالها ضد أجسام فضائية، واعتماد تلك المعاهدة وتطبيقها. وسوف تسهم تلك التدابير أيضا في تهيئة الظروف المواتية للتوافق على إبرام اتفاق جديد. إن وضع توصيات بشأن التدابير الممكنة للشفافية وبناء الثقة في مجال الفضاء الخارجي تشكل خطوة رئيسية بسيطة نسبيا من خطوات تعزيز الأمن.